القائمة العربيّة الموحّدة في الحكومة الإسرائيليّة وتحدّيات /فخّ المشاركة فيها

حزيران 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل دعم ومشاركة القائمة العربيّة الموحّدة، برئاسة منصور عبّاس، للحكومة الإسرائيليّة الجديدة برئاسة نفتالي بِنِتْ ويئير لپيد، وفهم دلالاتها السياسيّة والمدنيّة، وإسقاطات هذه التجربة غير المسبوقة في السياسة العربيّة.

مقدّمة:

قرّرت القائمة العربيّة الموحّدة الانضمام إلى حكومة بِنِتْ – لپيد، وجاء هذا القرار بعد عام من تحرّكها الفاعل من أجل المشاركة في أيّ ائتلاف حكوميّ، أو دعم هذا الائتلاف. ينضوي هذا القرار تحت مظلّة التأثير من الداخل على حدّ تعبير قادتها. اتّبعت القائمة العربيّة الموحّدة، برئاسة منصور عبّاس، خطابًا وسلوكًا سياسيَّيْن يراهنان على الانخراط في أيّ حكومة إسرائيليّة، وعلى وجه التحديد بعد انتخابات آذار عام 2020 وفشل مشروع المراهنة على چانتس وإسقاط نتنياهو الذي حملته القائمة المشتركة التي كانت الموحّدة مركّبًا من مركّباتها، وقد أدّى ذلك إلى انسحاب القائمة العربيّة الموحّدة من القائمة المشتركة، وخوضها الانتخابات منفردة وحصولها على أربعة مقاعد.[1] بعد فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، بسبب رفض حزب "الصهيونيّة الدينيّة"[2] دعم القائمة العربيّة الموحّدة للائتلاف الحكوميّ، وقّعت الأخيرة اتّفاق المشاركة في الائتلاف الحكوميّ مع حزب "يوجَد مستقبل". ففي الثاني من حزيران الجاري، وقّع رئيس حزب "يوجَد مستقبل" (يئير لپيد) ورئيس القائمة العربيّة الموحّدة (منصور عبّاس) اتّفاقًا لتشكيل حكومة الوحدة. شملت الاتّفاقيّة الموقَّعة بين الطرفين التفاهمات التي اتُّفِق عليها بين القائمتين، وملحَقًا يُنظّم عمل الحكومة، كجزء من الاتّفاقيّة بين الطرفين. أمّا أهمّ البنود، حسبما وردت في الاتّفاقيّة، فكانت:[3]

أوّلًا: "تدعم القائمة العربيّة الموحّدة تشكيل الحكومة، وتكون جزءًا من الائتلاف الحكوميّ، وتكون ملتزمة بقرارات الحكومة وإدارة الائتلاف، وتدعم إجراءاتها في الكنيست".

[1] وحدة السياسات - مدى الكرمل. (2021، آذار). قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. تقدير موقف، آذار. حيفا: مدى الكرمل.

- وحدة السياسات - مدى الكرمل. (2021، شباط). المشهد والمشارَكة السياسيّان لدى الفلسطينيّين في إسرائيل في انتخابات الكنيست المرتقَبة الرابعة والعشرين. تقدير موقف، شباط. حيفا: مدى الكرمل.
- وحدة السياسات - مدى الكرمل. (2020، تشرين الثاني). القائمة المشتَركة: الواقع ومستقبلها. تقدير موقف، تشرين الثاني. حيفا: مدى الكرمل.
- وحدة السياسات - مدى الكرمل. (2020، آذار). قراءة تحليليّة في نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار 2020) في المجتمع الفلسطينيّ. تقدير موقف، آذار. حيفا: مدى الكرمل.

[2] حزب "الصهيونيّة الدينيّة" ("هَتْسِيونوت هَدَتيت") برئاسة بِتْسَلْئيل سْموطْرِيتْش.

[3] اتّفاق ائتلافيّ لتشكيل حكومة وحدة. (2021، 2 حزيران). الاتّفاقيّة موقّعة بين كتلة "يوجَد مستقبل" وكتلة القائمة العربيّة الموحّدة. الموقع الرسميّ للكنيست. [بالعبريّة].

ثانيًا: "تدعم القائمة العربيّة الموحّدة كلّ تعديلات التشريع التي تُرفع للكنيست بعد التوقيع على هذه الاتّفاقيّة".

ثالثًا: "تلتزم القائمة العربيّة الموحّدة بدعم إجراءات الائتلاف في الكنيست، والتصويت لمرشّحي الائتلاف للمناصب المختلفة، في الكنيست واللجان المختلفة".

رابعًا: "تعمل القائمة العربيّة الموحّدة لضمان بقاء عمل الحكومة حتّى نهاية دورتها، بما في ذلك دعم ميزانيّة الدولة ومعارضة اقتراحات حجب الثقة، أو اقتراحات حلّ الكنيست".

خامسًا: "ستُقسَم لجنة الداخليّة وحماية البيئة إلى لجنتين: لجنة الداخليّة وحماية البيئة، ولجنة الأمن الداخليّ".

سادسًا: "ستحصل القائمة العربيّة الموحّدة على المناصب التالية: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة؛ رئيس لجنة الداخليّة؛ نائب رئيس الكنيست؛ رئيس اللجنة لشؤون المجتمع العربيّ".

سابعًا: "يتّفق الطرفان على العمل على صياغة خطّة خمسيّة لتقليص الفجوات للمجتمع العربيّ والدرزيّ والشركسيّ والبدويّ بميزانيّة مقدارها 30 مليارد شيكل حتّى نهاية عام 2026، وذلك دون المسّ بقرارات حكوميّة سابقة (على الأقلّ 50% هي إضافة ميزانيّة). تُبَلْوَر الخطّة الخماسيّة بالتنسيق بين هيئة التطوير الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ وقسم الميزانيّات في وزارة الماليّة، وبالتشاور مع لجنة شؤون المجتمع العربيّ.

ثامنًا: ستقرّ الحكومة خطّة خماسيّة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ حسب تقرير "المديرين" والقرار الحكوميّ حامل الرقم 852 بميزانيّة مقدارها 2.5 مليار شيكل لخمس سنوات، منها مليار شيكل ذات طابع مدنيّ لمكافحة الجريمة والعنف ليس لها صلة بوزارة الأمن الداخليّ.

تاسعًا: ستتبنّى الحكومة خطّة "نتيفي أيالون" الإستراتيجيّة بإجماليٍّ مقدارُهُ 20 مليار شيكل (حتّى عام 2030) للمواصلات الداخليّة في المجتمع العربيّ. ستموَّل الخطّة بمليارَيْ شيكل خلال فترة العامين 2022-2023.

عاشرًا: ستُقِرّ الحكومة ضمن ميزانيّة الدولة السنويّة مبلغ 100 مليون شيكل سنويًّا لمدّة خمس سنوات، من أجل إصلاح أعطاب في تطوير مشاريع في البلدات العربيّة.

حادي عشر: "ستعمل الحكومة على تحقيق تمثيلٍ مُنْصِف للمجتمع العربيّ في وظائف خدمات الدولة، والشركات والتعاونيّات الحكوميّة بما يوازي نسبته من السكّان من خلال قرار حكوميّ".

ثاني عشر: "تحسين الخطط الحكوميّة المتعلّقة بالتخطيط والسكن في المجتمع العربيّ، ومنح السلطات المحلّيّة العربيّة صلاحيات أوسع في هذا المضمار".

ثالث عشر: "ستعمل الحكومة على رفع عدد الوحدات السكنيّة للمجتمع العربيّ بمعدّل 10 آلاف وحدة سكنيّة في السنة".

رابع عشر: "إقامة لجنة وزاريّة لشؤون المجتمع العربيّ برئاسة رئيس الحكومة".

خامس عشر: "تذليل العقبات التخطيطيّة والبيروقراطيّة لتراخيص البناء في المجتمع العربيّ، والتوجّه إلى المستشار القضائيّ للحكومة من أجل فحص إلغاء المخالفات التي أُعطِيتْ للعرب في ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص".

سادس عشر: "تلتزم الحكومة بأن تصدّق خلال 45 يومًا من تشكيلها على قرار الحكومة بشأن الاعتراف بثلاث قرًى بدويّة في النقب؛ وبالتوازي خلال تسعة شهور من تشكيل الحكومة سوف تُقدَّم لها خطّة لتسوية /تنظيم توطين البدو في النقب حسب المصلحة العامّة في النقب لتصدّق عليها".

النهج الجديد والحكومة الجديدة:

تحاول القائمة العربيّة الموحّدة تطبيق ما أطلقت عليه "النهج الجديد" في الائتلاف الحكوميّ، ويعتمد هذا النهج -كما يُصرّح منصور عبّاس-[4] على: التحالف مع أيّ حزب إسرائيليّ يوافق على التعاون بشأن الاحتياجات المدنيّة للمجتمع العربيّ في إسرائيل؛ تحييد كلّ ما يخصّ القضيّة الوطنيّة جانبًا لأنّها بمثابة عائق أمام تحالفات مع أحزاب إسرائيليّة وأمام المشاركة في الحكومة؛ تغييب الفروق بين التيّارات السياسيّة الإسرائيليّة من أجل التحالف معها، على العكس ممّا اتّبعته الأحزاب العربيّة التي غيّبت الفروق بين الأحزاب الصهيونيّة كي لا تتحالف معها، إذ إنّ السرديّات التاريخيّة -على حدّ تعبير منصور عبّاس- ما هي إلّا سرديّات داخليّة ليس لها علاقة بالصراع.

بعيدًا، حاليًّا، عن توجُّه القائمة العربيّة الموحّدة إلى خوض هذه التجربة دون تحدٍّ أو إدراك لطبيعة النظام السياسيّ القائم، فإنّ نقطة المنطلَق للمشاركة في الائتلاف الحكوميّ هي من اعتبار سياسات النظام الإسرائيليّ تجاه العرب نتاجَ تحالفات سياسيّة مصلحيّة، يمكن قطعها وتغييرها بناء على تحالفات جديدة قد تغيّر تعامل النظام السياسيّ مع مطالب المجتمع العربيّ. حتّى إن انطلقنا من هذه النقطة التي تتصرّف فيها القائمة العربيّة الموحّدة كأيّ حزب سياسيّ إسرائيليّ، وبتحييد

[4] وحدة السياسات – مدى الكرمل. (2021، آذار). مصدر سابق.

سؤال جوهر النظام السياسيّ، وبتغييب القضيّة الفلسطينيّة والموقف منها، واعتبارها سرديّات تاريخيّة أو قضيّة مؤجّلة، فإنّها (الموحّدة) تتبنّى المنطق الذي انطلق منه اليسار الصهيونيّ في دخوله هذه الحكومة. وفي هذا الصدد، يكون التغييب مع الالتزام بقرارات الحكومة هو شراكة ضمنيّة في أيّ فعل استيطانيّ أو عدوانيّ على الشعب الفلسطينيّ. بَيْدَ أنّ الاتّفاق الثنائيّ بين عبّاس ولبيد غير ملزِم لنفتالي بِنِتْ، وهو واحد من التعهّدات التي انطلقت على أساسها الحكومة الحاليّة؛ وذلك أنّ الاتّفاقيّات الثنائيّة بين لبيد وسائر مركّبات الحكومة لا تُلزم بِنِتْ، ولكلٍّ من بِنِتْ ولبيد حقّ الڤيتو على أيّ قرار يتّخذه الآخَر في إطار حكومة التبادل بينهما. فقد اشترط بِنِت انضمامه إلى الحكومة بعدم التزامه بالاتّفاقيّات الثنائيّة التي وقّعها لبيد مع سائر الشركاء، والتزامه لا ينبع إلّا من اتّفاقه الذي وقّعه مع لبيد.[5] هذا يعني أنّ بِنِتْ غير ملزَم بالاتّفاق المعقود بين الموحّدة ولبيد. وبما أنّ بِنِتْ لديه حقّ الڤيتو على قرارات لبيد، وللأخير كذلك الحقُّ ذاتُه تجاه قرارات بِنِتْ، فقد يعرقل هذا حتّى تنفيذ الاتّفاق بينهما أو تنفيذ بنود فيه. كذلك سيكون لكلّ من رؤساء الحكومة بالتناوب حقّ النقض (الڤيتو) على كلّ قرار حكوميّ؛[6] وهو أمر سوف يعيق عمل الحكومة، ولكنّها تنازلات قدّمها لبيد في سبيل تشكيل الحكومة والإطاحة بنتنياهو.

ما عَقَدَتْه الموحّدة يُعتبر اتّفاقًا بين حزبين وليس اتّفاق ائتلاف حكوميّ، في حين أنّ الاتّفاق الحقيقيّ هو بين بِنِتْ ولبيد. في ما عدا ذلك، هو خاضع لتفاهمات بين مركّبات الحكومة. كما يتّضح من الاتّفاق، لم ترغب القائمة العربيّة الموحّدة بالحصول على منصب وزاريّ فعليّ، ولربّما يعود ذلك إلى أنّها تريد التصرّف على نحوِ ما كانت تتصرّف الأحزاب الدينيّة الأرثوذكسيّة الأشكنازيّة إلى ما قبل بضع سنوات، عندما كانت هذه الأحزاب جزءًا من الائتلاف الحكوميّ دون أن تكون ممثَّلة بوزير، إلى أن أَلزم قرار المحكمة العليا الحكومةَ بتعيين وزير للصحّة وعدم الاكتفاء بوجود نائب وزير بصلاحيات وزير كما كان الأمر مع ليتسمان ممثّل يهدوت هتوراه. بَيْدَ أنّ هذا لا يعفيها من الالتزام السياسيّ والأخلاقيّ بقرارات الحكومة، كما جاء في الاتّفاق الثنائيّ واتّفاق تسيير أعمال الائتلاف. وإذا كان الحزب الدينيّ اليهوديّ قد فعل ذلك لأسباب ثيولوجيّة، ولم تكن لديه مشكلة سياسيّة متعلّقة بخطوات وقرارات الحكومة، فإنّ الموحّدة تفعل ذلك لأسباب سياسيّة، وعلى ما يبدو ليس لديها إشكال ثيولوجيّ في الدخول لحكومة إسرائيليّة تحتلّ فلسطين. وفي الحالتين، لا فكاك من المسؤوليّة عن قرارات الحكومة حتّى لو

[5] هاوزر – طوف، ميخائيل. (2021، 7 حزيران). بِنِتْ ملزَم فقط بالاتّفاقيّة مع لبيد، للاثنين حقّ الڤيتو على كلّ القرارات. هآرتس. [بالعبريّة]
[6] المصدر السابق.

اتّخذت القائمة العربيّة الموحّدة موقفًا مُعارضًا لقرار معيّن؛ فالمسؤوليّة الجماعيّة كطرف في الحكومة لم يحدّده الالتزام ببقاء الحكومة فحسب، بل بالاتّفاق والتعاقد بين الطرفين.

وخلال الأسبوعين الأوّلين، اتّضح أنّ القائمة العربيّة الموحّدة غير مستعدّة لاتّخاذ موقف فعليّ من مسائل سوف تظلّ تطاردها وتطارد هذه الحكومة متعلّقةٍ بالشأن الوطنيّ. بدأ ذلك في الأسبوع الأوّل من تشكُّل الحكومة، في القرار بالسماح بتنظيم "مسيرة الأعلام" في القدس، تلاها قصفُ قِطاع غزّة، ثمّ البتُّ في موضوع تجديد قانون "لمّ الشمل" في الكنيست، والذي لم يرفضه منصور عبّاس جملةً وتفصيلًا، بل تحدّث عن إيجاد اتّفاق وحلّ "خلّاق" للخلاف حول الموضوع في الحكومة؛ فما هو الحلّ "الخلّاق" أو التسوية في قانون ينتهك أبسط حقوق الإنسان والمواطن؟ سيكون قرار الكنيست بشأن قانون "لمّ الشمل" اختبارًا جديدًا أمام القائمة العربيّة الموحّدة.

تحدّيات القائمة العربيّة الموحّدة:

في سبيل الدخول للائتلاف الحكوميّ، غيّبت القائمة العربيّة الموحّدة الموضوع الفلسطينيّ والقضايا الوطنيّة المتعلّقة بالفلسطينيّين في إسرائيل كمجموعة وطن. هذا التغييب ما هو إلّا إسهام في بقاء الواقع الصهيونيّ الاستعماريّ على حاله في جميع أرجاء فلسطين. ويؤكّد "النهج الجديد" أنّ الحركات الإسلاميّة ليست واحدة؛ فالحركة الإسلاميّة المحظورة إسرائيليًّا قاطعت انتخابات الكنيست منذ نشأتها، وتبنّت توجُّهًا تنظيميًّا للمجتمع الفلسطينيّ حسب رؤيتها الإسلاميّة والأيديولوجيّة، إلى جانب الملاحقات السياسيّة المستمرّة، والتي ما زال يتعرّض لها أعضاؤها (على سبيل المثال: حبْس الشيخ رائد صلاح؛ اعتقال الشيخ كمال خطيب والإفراج عنه وفرض الحبس المنزليّ عليه؛ اعتقال الشيخ يوسف الباز والإفراج عنه ليُفرَض عليه الاعتقال المنزليّ هو كذلك). وتنطلق هذه المقاطعة من اعتبارات سياسيّة وثيولوجيّة. في المقابل، تشارك الحركة الإسلاميّة الأخرى عبر ذراعها السياسيّ (القائمة العربيّة الموحّدة) في الكنيست، من منطلقات سياسيّة وثيولوجيّة مغايرة، وتشترك في حكومة إسرائيليّة وتتصرّف في البرلمان مثل أيّ حزب سياسيّ إسرائيليّ.

ومع ذلك، لا تزال تجربة القائمة العربيّة الموحّدة تواجه تحدّيات من نظامها السياسيّ الداخليّ، منها:

أوّلًا، تحدّيات داخليّة: تتمثّل هذه التحدّيات في الصراعات داخل الحركة الإسلاميّة حول نهج القائمة العربيّة الموحّدة. فقد ذهبت القائمة الموحّدة في دعم الحكومة إلى أقصى حدود شرعيّتها داخل الحركة الإسلاميّة، وقد أعلن النائب السابق مسعود

غنايم من الحركة الإسلاميّة عن معارضته لهذا الاتّفاق، كما امتنع النائب سعيد الخرومي عن التصويت على تشكيل الحكومة، على الرغم من أنّ امتناعه لم يُسقطها، ولو صوّت ضدّها لَما تشكّلت هذه الحكومة، أو لكان الأمر سيتطلّب امتناع أعضاء كنيست آخرين لإقرار تشكيلها. سيزداد هذا التحدّي عند طرح المسائل الوطنيّة داخل الحكومة، وسلوك القائمة العربيّة الموحّدة حيالها.

ثانيًا، تحدّيات تتعلّق بإنجازاتها: يعتمد نهج القائمة العربيّة الموحّدة على أنّ مقياس دَوْرها البرلمانيّ هو في تقديم خدمات وتحقيق "إنجازات" للمجتمع العربيّ بصرف النظر عن السؤال الوطنيّ، وأنّها ذاهبة إلى البرلمان من أجل هذه "الإنجازات" لا من أجل تسجيل مواقف سياسيّة. غير أنّ هذا الاعتبار يواجه تحدّيات متمثّلة في قدرتها على تحقيق "إنجازات" حقيقيّة للمجتمع العربيّ، أو على الأقلّ تنفيذ الاتّفاقيّة التي وقّعتها مع حزب "يوجَد مستقبل"، والتي بعض بنودها أصلًا غير قابلة للقياس وفحص مدى تطبيقها أو حتّى مجرّد تطبيقها. في هذا الصدد فلنأخذ، على سبيل المثال، البند الخامس عشر، وهو من أهمّ القضايا التي يعاني منها المجتمع العربيّ: البناء والترخيص. تواجه مَطالب الموحّدة العديد من العوائق، من بينها: موقف وزارة الماليّة برئاسة ليبرمان؛ موقف الأحزاب اليمينيّة من مسألة هدم البيوت والقرى البدويّة في النقب؛ بل إنّه حتّى في مسألة لجنة الداخليّة التي ستترأسها القائمة العربيّة الموحدة، قُلِّصت صلاحياتها وانتُزِعت القضايا التي تتعلّق بالأمن الداخليّ منها، أي الشرطة ودَوْرها؛ ولعلّ العقبة الأكثر صعوبة هي مدى التزام رئيس الحكومة في الفترة الأولى ببنود الاتّفاق الثنائيّ بين القائمة العربيّة الموحّدة وَ "يوجَد مستقبل".

ثالثًا، تحدّيات سياسيّة: لا تستطيع القائمة العربيّة الموحّدة تجاوز التحدّيات السياسيّة التي ستَفرض نفسها عليها، التي قد تتطلّب من الحكومة اتّخاذ مواقف قد تُغيّر الوضع القائم لصالح كلّ توجّه أيديولوجيّ. تُبقي الحكومة الحاليّة على السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين كما كانت، وهو ما يحوّل ذلك إلى تحدٍّ وطنيّ وأخلاقيّ للموحّدة أكثر ممّا للحكومة. بدأت هذه التحدّيات مع "مسيرة الأعلام" في القدس، وتجديد قانون لمّ الشمل، وما زالت الحكومة في مهدها والتحدّيات الأصعب أمامها. فالواقع سيفرض نفسه على الحكومة، ولن يبقى "الصمغ" الذي يجمعها المتمثّل عند أغلبها (ما عدا القائمة الموحّدة -وفي الأمر مفارقة) بتنحية نتنياهو عن الحكم فقط، ومنع اللجوء إلى انتخابات جديدة، وإنهاء حالة المعارضة لعقود (مثل ميرتس) ومنع امتيازات للمتديّنين اليهود (ليبرمان)، لن يبقى هذا "الصمغ" قويًّا خلال أربع سنوات، ولكن يبقى موقف القائمة العربيّة الموحّدة من المسائل السياسيّة التي ستُضطرّ الحكومة إلى التعامل معها.

رابعًا، تحدّيات ائتلافيّة: سيتمثّل هذا التحدّي في قوّة القائمة العربيّة الموحّدة ومدى تأثيرها على الحكومة إذا استطاع بِنِتْ ولبيد إدخال مركّب جديد إلى الحكومة. حتّى الآن، هذه الحكومةُ المؤلّفة من ثماني قوائم مرتبطةٌ بكلّ مركّب ومركّب فيها لضمان بقائها، وهي حالة غير مسبوقة في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، أن تجتمع ثماني قوائم ومع ذلك تستطيع كلّ قائمة إسقاط الحكومة إذا انسحبت منها. وهنالك سيناريو آخر -وإن كان ضئيل الاحتمال- يتمثّل في تنحّي نتنياهو عن المشهد السياسيّ؛ فهل عند ذاك سيبقى للقائمة العربيّة الموحّدة أيّ تأثير على الحكومة (هذا إن لم تسقط بعد ذلك)؟ في حالة كهذه، قد يشارك الليكود في الحكومة دون نتنياهو، ومن ثَمّ تنتهي الحاجة المؤقّتة إلى الموحّدة.

خاتمة:

لن يغيّر وجود القائمة العربيّة الموحّدة شيئًا في السياسات الجوهريّة التي تعتمدها الدولة تجاه العرب، في ما يتعدّى تحقيق مطالب عينيّة هنا وهناك لا تتجاوز حالة الامتياز. بِذا لن يتغيّر شيء. ما يمكن أن تحصل عليه القائمة العربيّة الموحّدة هو الحدّ الأدنى، وهو ما يجب أن توفّره البيروقراطيّة الإسرائيليّة دونما قرار سياسيّ، بل ضمن استحقاقات المواطَنة. التغيير في السياسات يكون بتجاوز قرارات اعتياديّة للبيروقراطيّة ممّا يسمّى امتيازات، وما ستحصل عليه القائمة العربيّة الموحّدة -إن حصلت عليه- لا يتعدّى قرارات كان على البيروقراطيّة اتّخاذها بنفسها دون مجرّد الحاجة إلى قرار سياسيّ. بالطبع المسألة لا تستدعي تفكيرًا عميقًا لندرك أنّ السياسة الجوهريّة لن تتغيّر، وأوّلها الاعتراف بالعرب كمجموعة وطن، وما يترتّب على ذلك من حقوق جماعيّة وعدالة تاريخيّة وعدالة توزيعيّة، ومساواة بالفرص. هذا لن يكون.